

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا



ليلى عطوي**



د. عاصم صفي الدين*

حوكمة الشركات... أقصر الطرق إلى الديمقراطية

* مدير
برنامج
حوكمة
الشركات
في الجامعة
الأمريكية
ببيروت.

** مديرة
معهد المحللين
الماليين
(IFA).

تعرف المجتمعات الديمقراطية من خلال ذبوع الممارسات السياسية مثل المناقشات العامة، وحرية التعبير، والانتخابات، والتمثيل والشفافية والمساءلة، فضلاً عن بناء توافق الآراء واتخاذ القرارات الفاعلة. إلى ذلك، ثمة تعريف أوسع للديمقراطية لتشمل السمات الاقتصادية مثل العدالة الاقتصادية، وحقوق الملكية وحرية التعاقد، وحرية تداول المعلومات والحصول عليها، والتعليم، والحد من الفقر. ويعزز هذا الرأي من خلال الترابط الوثيق بين الديمقراطية السياسية والحرية الاقتصادية والحوكمة ودور القطاع الخاص. فقد أصبح معلوماً أن إضفاء الطابع المؤسسي على الإصلاح الاقتصادي وحوكمة الشركات في كافة أنحاء العالم هو أحد التحديات الأساسية لتعزيز الديمقراطية والاستقرار الاقتصادي.

يسعى هذا المقال إلى الكشف عن بعض من الإصلاحات التي بدأت تسجل في منطقة الشرق الأوسط، ويتوقع أن تمهد الطريق لديمقراطية حقيقية من خلال التركيز على جوانب التنمية الاقتصادية والأسواق المالية والحوكمة. تحديداً، نحاول الإجابة على الأسئلة التالية: (1) ما أنواع الإصلاحات التي بدأت الحكومات

في تبنيها؟ (2) كيف تتصل هذه الإصلاحات بالتحول الديمقراطي؟ (3) وكيف تؤدي في النهاية إلى الإصلاح السياسي؟ إن الانتقال إلى الديمقراطية لا يمكن أن يكون سهلاً ولا سريعاً، كما أن السبل المختارة لتطبيق الديمقراطية والإصلاح السياسي تختلف من بلد إلى آخر. مع ذلك، فإن بعض الشروط، مثل الإرادة السياسية ومستوى الوعي بأهمية هذه الإصلاحات إن كان على مستوى الطبقة الحاكمة أو عامة الشعب، تبقى أرضية مشتركة للمضي قدماً في هذا الاتجاه في أي مكان من العالم. إن التزام السياسيين، والدافع القوي لدى موظفي القطاع العام، وإدخال روح المبادرة والدينامية لدى مستثمري القطاع الخاص، وإعطاء مساحة كافية للمواطنين لممارسة الديمقراطية تعتبر من أهم العوامل الداعمة لتنفيذ الإصلاح.

في الواقع، إن النظر عن قرب إلى الدول العربية يشير إلى أن العديد من النخب الحاكمة تظهر استعداداً للتخلي عن جزء من السلطة والمصالح الاقتصادية، وتشجع مشاركة القطاع الخاص والمواطنين في عملية خلق الثروات من أجل تخفيف

حدة الفقر. وقد بدأت عملياً تلك الممارسات من خلال برامج الخصخصة التي هي حالياً قيد التنفيذ في عدد من البلدان العربية، ومن خلال استمرار نمو الأسواق المالية في المنطقة.

وكما يبدو، فإن بلدان المنطقة تحرص على تحرير اقتصاداتها وتوسيع الأسواق وجذب تدفقات رؤوس الأموال الدولية. وبقدر ما نجحت هذه الأسواق في جذب المستثمرين الأجانب في السنوات القليلة الماضية، فإن تحقيق غايات الإصلاح والقدرة على المحافظة عليها تضع الجهات التنظيمية أمام حاجة ملحة لإخضاع الأسواق المالية لأنظمة الحوكمة الرشيدة. وبالتالي، فإن ثقافة الحوكمة الرشيدة للشركات، حيث يضمن المساهمون معاملتهم على قدم المساواة واحترام حقوقهم، وسعي مجلس الإدارة والمديرين إلى تحقيق مصالح الشركات الفضلى، واعتماد الشفافية، ستنتقل تدريجياً إلى جميع المشاركين في السوق. حينها، سيدرك المواطنون أن حقوقهم كمساهمين في الشركات تعادل إلى حد كبير حقوقهم كمواطنين في بلدانهم. ويتمشى هذا الوصف مع مقارنة الشركات بجمهوريات التي قام بها Metrick، Ishii، Gompers، حيث حقوق المساهمين

تقارن بحقوق المواطنين في دولهم، وواجبات مجالس الإدارة والمديرين تقارن إلى حد كبير بواجبات أعضاء البرلمان والوزراء. وعندما يدرك المواطنون جميع حقوقهم سيتعلمون كيف يكونوا ناشطين وليس سلبيين في بلدانهم. ونتيجة لذلك، ينتشر الوعي بالممارسات الديمقراطية بين المجتمعات في البلدان العربية، بما في ذلك الحق في اختيار ممثلين عنهم يكونون مسؤولين عن التصرف وفقاً لإرادة الشعب، وتفويض مسؤولية تنفيذ قرارات الوزراء، ومراقبة أداء الحكومة. بلا شك فإن البيئة التي تتيح للمواطنين القدرة على إخضاع الوزراء والسلطات الحكومية للمساءلة، ومحاسبتهم والاستعاضة عنهم عند الضرورة تعتبر وجهاً من أوجه الديمقراطية. وفي ظل هذا الواقع، يمكن للمواطنين الضغط للتعبير عن آرائهم بحرية، والحصول على معلومات شفافة عن الأنشطة الحكومية والمؤسسات العامة، وفرض إجراءات تأديبية في مواجهة السلوك الفاسد.

الإصلاح الاقتصادي والمالي

يؤكد Doucouliagos و Ulubasoglu أن الديمقراطية السياسية هي أكثر من انتخابات حرة، بل هي مترابطة مع الحرية الاقتصادية

ثمة تعريف أوسع
للملكية
الاقتصادية،
مثل: العدالة،
الاقتصادية،
وحقوق الملكية،
وحرية التعاقد،
وحرية تداول
المعلومات
والحصول
عليها،
والتعليم، والحد
من الفقر. ويعزز
هذا الرأي من
خلال الترابط
الوثيق بين
الديمقراطية
السياسية
والحرية
الاقتصادية.

المالية الخليجية كانت في الواقع غير مسبوقة، حيث تم تبديد نسبة أقل من الأموال، وتم استثمار أموال في مشاريع واستخدامها في وسائل متطورة ومتنوعة.

وتلعب التخصصية دوراً مهماً في هذا المجال؛ حيث تهدف إلى تشجيع مشاركة أوسع للقطاع الخاص في الاقتصاد. يعتبر Hertog أن القطاع الخاص، في الواقع، أصبح أكثر استقلالية عن السلطات، وأصبح يلعب دوراً أعظم في الاقتصاد حيث كانت الثروة الخاصة في الشرق الأوسط تقدر بنحو 1.5 تريليون دولار عام 2006. ومن الملاحظ رفع مستوى مشاركة المواطنين في الاقتصاد والأسواق المالية، على وجه الخصوص. فقد بدأ المستثمرون من دول الخليج التحول من أصحاب دخل إلى رجال أعمال يهتمون بإقامة المشاريع وتأسيس الشركات الجديدة. وتم تشجيع هذه المبادرات حيث تم تسهيل الإجراءات البيروقراطية اللازمة لبدء العمل التجاري في العديد من البلدان العربية.

بالإضافة إلى ذلك، تم تحفيز رجال الأعمال في المنطقة لطرح شركاتهم للاكتتاب العام من خلال تحرير القواعد والقوانين المتصلة بطرح الأسهم أو بخصخصة النسبة المئوية الدنيا للطرح العام، وقد أفضت هذه العملية إلى طفرة في الاكتتابات في الأسهم في السنوات القليلة الماضية، حيث ارتفع إجمالي المبالغ المكتتب بها في دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 40% بين عامي 2006 و2007.

من خلال توسيع برامج خصخصة الشركات العامة التي لا تتمتع بالكفاءة، وتمكين عدد كبير من الشركات لرفع رأسمالها من خلال الأسواق المالية، وفرت بلدان المنطقة مزيداً من الدعم لأسواق الأوراق المالية وأتاحت مشاركة أوسع للمواطنين في الاقتصاد. بالتالي، يمكن أن تؤدي هذه الإصلاحات إلى توزيع أكثر عدلاً للدخل، وإلى تخفيف الهيمنة الاقتصادية للسلطات أو الشخصيات السياسية.

كذلك، يمكن ملاحظة الجهود الذي بذلته بعض دول مجلس التعاون الخليجي كالإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية في إعداد وفرض مبادئ الحوكمة الرشيدة على الشركات المدرجة في الأسواق المالية. إن اعتماد هذه القواعد يعزز، من جهة، ثقة المستثمرين المحليين والأجانب، فالمستثمرون الأجانب -على وجه الخصوص- يعيرون اهتماماً متزايداً للاستثمار في أسواق وشركات تتمتع بالشفافية وآليات المراقبة والمحاسبة، بحيث يضمنون حقوقهم وسلامة استثماراتهم. ومن



بقدر ما نجحت أسواق بلدان المنطقة في جذب المستثمرين الأجانب في السنوات القليلة الماضية، فإن تحقيق غايات الإصلاح والقدرة على المحافظة عليها تضع الجهات التنظيمية أمام حاجة ملحة لإخضاع الأسواق المالية لأنظمة الحوكمة الرشيدة.



والحوكمة ودور القطاع الخاص في الاقتصاد. من الملاحظ أن هذه الجوانب -من بين أمور أخرى- تلقى اهتماماً خاصاً من قبل الدول العربية. في الواقع، يبدو أن معظم البلدان العربية، خصوصاً دول مجلس التعاون الخليجي، قد اختارت الترتيب للإصلاح من زاوية أخرى هي زاوية الاقتصاد.

بينما يرى Richards أن الارتفاع الحاد في أسعار النفط من شأنه أن يعزز الحكم الاستبدادي في المنطقة، لأن الموارد الوفيرة من شأنها أن تعرقل الحوافز الإصلاحية. ويعتبر Hertog أن الازدهار الذي شهدته المنطقة في السنوات الماضية كان من شأنه توليد نظام اقتصادي سياسي إقليمي جديد، حيث تلعب الشركات والاستثمارات الأجنبية المباشرة دوراً رائداً جديداً. في الواقع، يبدو أن دول مجلس التعاون الخليجي - في فترة الطفرة النفطية - كانت تدرك فوائد تلك الطفرة، وجربت الاستفادة من فائض السيولة في أسواقها لإحداث إصلاح اقتصادي ومالي. ووفق Hertog، تمت إدارة الازدهار الذي شهدته المنطقة خلال الأعوام القليلة الماضية بشكل أفضل من الازدهار الذي حصل في 1970. فالتحولات والتطورات في الأسواق

يشير النظر عن قرب للدول العربية إلى أن كثيراً من النخب الحاكمة تظهر استعداداً للتخلي عن جزء من سلطاتها الاقتصادية وتقوم بتشجيع القطاع الخاص والمواطنين على المشاركة في خلق الثروات من أجل تخفيف حدة الفقر.

جهة أخرى، فإن مبادئ الحوكمة الرشيدة في الشركات، والتي تقوم على تحديد المسؤوليات وتفعيل أنظمة المساءلة والحد من الفساد وإدارة الموارد بشكل فعال، تشكل أيضاً حجر الزاوية في تعزيز ممارسات الحوكمة على مستوى القطاع العام والسلطة وبالتالي تحقيق الديمقراطية.

الحاجة إلى إصلاحات سياسية

وفي السياق عينه، يعتبر Laurila و Singh أن المؤسسات الديمقراطية تزدهر في أعقاب النمو الاقتصادي الذي يتحقق من خلال النمو المؤسسي. وتدعم حججهم التحول التدريجي - وليس المفاجئ - بحيث تبدأ المرحلة الانتقالية بإصلاحات على مستوى الاقتصاد الكلي، وفتح الاقتصاد أمام المنافسة الأجنبية (التحرير، وتحقيق الاستقرار، والتشفيف المالي) وبعض الإصلاحات الجزئية (الخصخصة، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وحقوق الملكية).

رغم ذلك، لا يمكن للنمو على الصعيد الاقتصادي أن يستمر إذا لم تنفذ إصلاحات سياسية في المرحلة التالية. ويؤكد Richards أن الدول لا تستطيع الاعتماد فقط على الأسواق لتخصيص الموارد وزيادة ثرواتها، فالإصلاحات الاقتصادية ستكون غير كافية لرفع مستوى الدخل وزيادة فرص العمل وجذب الاستثمارات الأجنبية. فمن غير المرجح أن ينجح نظام تعسفي واستبدادي في جذب المستثمرين المحليين والأجانب، لأنه عندما تمارس الأعمال في بيئة من الفساد وانعدام الحكم الديمقراطي، فمن المرجح أن تتشغل تلك الأعمال بممارسات الفساد الشائعة في البيئة التي تعمل بها، وتلحق الضرر بإنجازاتها على الصعيد الاقتصادي، حتى وإن كانت ثقافتها توصي بالحوكمة الرشيدة. إن الفساد في القطاع الخاص - الذي ينجم عن الفساد في القطاع العام - يقوّض من قيمة الأعمال التجارية، فضلاً عن قيمة البلد وصورته، ويعوّق نموه وازدهاره. وبالطريقة عينها، فإن الفساد وسوء الإدارة العامة من شأنهما أن يؤديا إلى عواقب سلبية في مجالات الإدارة العامة، مثل تحصيل الإيرادات وتخصيصها، وتعبئة الموارد العامة والتعليم.

وهكذا، يؤكد Laurila و Singh أن التركيز يجب أن يتحول إلى إصلاح إدارة القطاع العام من أجل تعزيز عملية الإصلاح الاقتصادي وتطوير الشركات. وبالتالي يؤكدان على ضرورة بدء عملية الإصلاح بإصلاح الاقتصاد الكلي، يلي ذلك إصلاح الإدارة العامة وتطوير قطاع الشركات، الذي يعمل على تمويل وتحسين إدارة القطاع العام والمؤسسات الديمقراطية. وبالتالي، تكون الخطوة الأخيرة هي إنشاء مؤسسات ديمقراطية. ويؤكد المؤلفان ضرورة أن تبدأ البلدان النامية



بتطوير الأسواق التجارية، ثم إعادة هيكلة للنظام الديمقراطي.

ويعتبر البنك الدولي أيضاً أن الإصلاح السياسي لا يزال يمثل عنصراً حيوياً في قلب أية مبادرة باتجاه الديمقراطية وبعيدا عن الفساد. فمن أجل تحقيق استقرار طويل الأمد والحفاظ على الإنجازات الاقتصادية، تصبح القدرة على مساءلة الحكومة، واعتماد قواعد أكثر شفافية في اللعبة الاقتصادية، حاجات ملحة. وفي الواقع، فإن دراسة البنك الدولي عن الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تكشف عن أن هذه الدول ستكون قادرة على تحقيق معدلات أعلى بأكثر من 1% للنمو السنوي، إذا تحسنت إدارة القطاع العام ووصلت أي مستوى يمكن مقارنتها بمجموعة الدول ذات الأداء الجيد في جنوب آسيا. هكذا، بقدر ما تتوقع الحكومة التزام القطاع الخاص بأعلى معايير حوكمة الشركات، عليها هي نفسها - والمؤسسات التابعة لها - الخضوع لنفس النوع والمستوى من التدقيق والمراقبة، فينبغي أن يسود نظام الحوكمة الرشيدة على المستوى العام لإدارة الشؤون العامة في إطار من الشفافية والمساءلة والمشاركة العادلة. حيث ان هناك علاقة وثيقة بين إدارة حوكمة الشركات،

ثقافة الحوكمة الرشيدة للشركات، تنتقل تدريجياً إلى جميع المشاركين في السوق. حينها، سيرك المواطنون أن حقوقهم كمساهمين في الشركات تعادل إلى حد كبير حقوقهم كمواطنين في بلدانهم. ويتماشي هذا الوصف مع مقارنة الشركات بالجمهوريات، حيث حقوق المواطنين في دولهم، وواجبات مجالس الإدارة والمديرين تقارن بحقوق كبير بواجبات أعضاء البرلمان والوزراء.

والأحوال الاجتماعية والمؤسسية والسياسية في البلاد.

إن وجهات النظر في شأن أهمية الممارسات الديمقراطية من أجل الحفاظ على الإصلاحات الاقتصادية ومستوى إدارة الشركات، مدعومة بالعديد من الحجج في ضوء التجارب الحقيقية لبعض البلدان في مجال الربط بين الديمقراطية والحوكمة والنمو الاقتصادي. ويقارن Richards - في هذا الصدد - بين كوريا الجنوبية وإندونيسيا: فبفضل الإصلاحات المؤسسية وتعزيز القدرة على المساءلة، تمكنت كوريا الجنوبية من التعافي من الأزمة المالية الآسيوية عام 1997، بينما عانت إندونيسيا، التي لم تقدم على مثل هذه الإصلاحات، من تداعياتها.

وفي مقابل الأدلة السابقة المتعلقة بتأثير الديمقراطية على النمو الاقتصادي، وجد Doucouliagos وUlubasoglu أدلة تشير إلى عدم وجود تأثير مباشر للديمقراطية على النمو الاقتصادي، رغم وجود تأثيرات غير مباشرة عن طريق زيادة رأس المال البشري، وتراجع مستويات التضخم، وتعظيم الحرية الاقتصادية. ويؤكد Richards أن تحسين المساءلة على المستوى العام، من شأنه التخفيف من حدة الفقر، وخلق أثر إيجابي على الإدارة الاقتصادية، وتحفيز الاستثمار والنمو المستدام "الثروة الأمم"، وتدعم نتائج Rivera Batiz هذا الرأي. فأكثر البلدان الديمقراطية تتمتع بنوعية أفضل من الحكم. فمن خلال تحسين الديمقراطية، تبذل الحكومات - كما يبدو - جهداً لمكافحة الفساد عبر منح حرية الصحافة، مما يجعل المعلومات عن المسؤولين الفاسدين متاحة، ويرفع مستويات المساءلة. إن تعزيز الديمقراطية من شأنه أيضاً أن يقدم الدعم طويل الأمد للإصلاح الاقتصادي من خلال وضع القيود على صلاحيات السلطات الحاكمة، وحماية حقوق الملكية، واعتماد إجراءات شفافة. ووفقاً لـ Brinkerhoff، يخلق الحكم الديمقراطي حافزاً يسمح للقطاع الخاص وفئات المجتمع بالمشاركة في صياغة السياسات وتعزيز جودة إدارة هذه السياسات، التي تساعد على زيادة كفاءة وفعالية الإصلاح. بالإضافة إلى ذلك، يلاحظ العديد من الباحثين أن الديمقراطية من شأنها الحد من تدخل الدولة في الاقتصاد، والاستجابة لمطالب الرأي العام في مجالات مثل التعليم والعدل والصحة، وتشجيع الاستقرار والنمو طويل الأمد.

إن وجود مؤسسات ديمقراطية تتسم بالشفافية من شأنه تعزيز قدرة أسواق رأس المال الناشئة على جذب التدفقات الرأسمالية، بما يضمن سلامة أموال المستثمرين. ومن منظور مماثل،

في حين يبدو أن الحكومات في الدول العربية بدأت تتخلى تدريجياً عن جزء من سيطرتها على المصالح الاقتصادية، ليس هناك ما يدل على ما إذا كانت ستتخلى عن جزء من سلطاتها السياسية.

دراسة البنك الدولي عن الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تكشف عن أن هذه الدول ستكون قادرة على تحقيق معدلات أعلى بأكثر من 1% للنمو السنوي، إذا تحسنت إدارة القطاع العام ووصلت أي مستوى يمكن مقارنتها بمجموعة الدول ذات الأداء الجيد في جنوب آسيا.

توضح Marquette أن الجهات المانحة تؤمن بأن الديمقراطية تحد من فرص الفساد، وبالتالي فهي تركز على أولوية تعزيز الديمقراطية. كما أن البنك الدولي يرى أن الفساد يتوطن في البلدان ذات الضعف المؤسسي، والتي تتسم بمستويات منخفضة من المساءلة وسيادة القانون والمشاركة، رغم أنه لا يصير على نشر الديمقراطية كشرط أساسي للحصول على الدعم. إن تركيز الجهات المانحة على الديمقراطية، قد يكون مبعثه الخوف من أن البيئات غير الديمقراطية تحرم مواطنيها من الحق في التعبير عن آرائهم، ومن مؤسسات شفافة وصحافة حرة، وبالتالي لن يكون لهؤلاء المواطنين أي سيطرة على الأداء الفاسد من قبل مسؤولي الدولة والسلطات، مما يؤدي إلى التخلف عن سداد ديون الدولة ويزيد من معدلات الفقر بصورة لافتة.

في ضوء هذه العلاقة بين النمو الاقتصادي المستدام والديمقراطية، تجد الدول العربية - التي تهدف إلى توسيع قاعدة اقتصاداتها - نفسها مضطرة إلى المضي قدماً في خطط الإصلاح الاقتصادي ونقلها إلى مستوى الإصلاح السياسي.

فالمبادرات الاقتصادية لدى السلطات الحاكمة

الدول لا تستطيع الاعتماد فقط على الأسواق لتخصيص الموارد وزيادة ثروتها، فالإصلاحات الاقتصادية ستكون غير كافية لرفع مستوى الدخل وزيادة فرص العمل وجذب الاستثمارات الأجنبية.

تعكس مستوى معين من الاستعداد للمضي قدماً في اتجاه الإصلاح السياسي، من خلال تعزيز مشاركة القطاع الخاص، والتوزيع العادل للثروة. وهذه المبادرات لها أيضاً أثر إيجابي في بناء علاقة ديمقراطية بين المواطنين والسلطات، فمن خلال التعرض لممارسات الحوكمة الرشيدة - على المستوى المؤسسي - يمكن للمواطنين أن يدركوا ويطالبوا بحقوقهم في التعبير عن آرائهم والحصول على معلومات تتسم بالمصداقية، ليس فقط في الشركات التي يستثمرون فيها، وإنما أيضاً في حكوماتهم. وبالتالي يمكن للمكونات الأساسية للديمقراطية - الإدراك والوعي، والمشاركة في صياغة السياسات الاقتصادية العامة والمشاركة الفاعلة من خلال الجمعيات والمجتمع المدني، وإتاحة فرص التصويت والانتخاب، أن تجد طريقها للتطبيق.

ولا يمكن للنتائج الإيجابية لتحرير الأسواق والاقتصاد أن تستمر على الأمد الطويل، ما لم يتم اتخاذ خطوات نحو المزيد من الديمقراطية السياسية والحد من الفساد. وهكذا، لا تعتبر الإصلاحات الاقتصادية بمثابة خطوات نحو الديمقراطية وحسب، وإنما أيضاً عوامل وقوى توفر الحوافز لتمهيد الطريق لمزيد من

الديمقراطية والإصلاحات السياسية. إن زيادة الوعي، ومطالبة المجتمع الأهلي بتحسين حوكمة القطاع العام، وممارسة الضغوط للحفاظ على النمو الاقتصادي طويل الأجل، وخفض مستويات الفقر، وخلق طبقة وسطى، والانفتاح على الأسواق التنافسية، وجذب المستثمرين الأجانب، كلها عوامل يجب أن تحرص بلدان المنطقة على دفعها واستمرارها. وعلى الجانب الآخر، يجب دعم هذه العوامل بإجراء إصلاح تدريجي في النظام السياسي، فحجر الزاوية لتحقيق هذا الهدف إنما هو النجاح في ترسيخ مبادئ الإنصاف والنزاهة والشفافية والمساءلة والمسئولية، ووضع أسس فاعلة للحوكمة.

وهكذا، بقدر ما تواجه الشركات بضرورة تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة لخدمة المساهمين بكل كفاءة، وتعظيم ثروتهم، ومعاملتهم على قدم المساواة، تواجه الدولة بضرورة الالتزام بالممارسات الديمقراطية التي تضمن العمل وفق إرادة مواطنيها، واستغلال موارد الدولة بشكل كفاء، وتعظيم الثروة الاقتصادية وتوزيعها بعدالة، وإشراك المواطنين في الحياة الاقتصادية والسياسية. ووفق Santiso فإن التحدي الذي يواجه البلدان بعد ذلك هو سد الفجوة بين الإصلاح الاقتصادي والإصلاح السياسي عن طريق إدماجها في استراتيجية واحدة.

كان Thomas Jefferson يدرك ماذا تتطلب الديمقراطية: "لا أعرف مستودعاً آمناً لسلطة المجتمع غير الناس. وإذا كنا نعتقد أنهم ليسوا مطلعين بما فيه الكفاية، فإن العلاج ليس بتسليم السلطة منهم، وإنما بتثقيفهم عن طريق التعليم". وعلى الرغم من أننا ننظر إلى خطوات الإصلاح في الشرق الأوسط باعتبارها خطوات واعدة، تبقى الأسئلة في ما إذا كانت ستؤدي إلى تحسن ملحوظ في الممارسة الديمقراطية. ففي حين يبدو أن السلطات في الدول العربية بدأت تتخلى عن جزء من سيطرتها على المصالح الاقتصادية، ليس من الواضح ما إذا كانت ستتخلى عن جزء من سلطاتها السياسية. كل ذلك يتوقف على الإرادة الحقيقية للقادة السياسيين، ووعي الأفراد والمجتمع الأهلي والسلطات بحقوق المواطنين.

بتصريح من الكاتبين، المقال مأخوذ بتصرف عن بحث نشر في: Middle East Policy. Vol. XVI. No.1. Spring 2009

تحت عنوان:

"Is Governance a Prerequisite for Democracy? Insights from the Middle East" Assem Safieddine and Leila Atwi

على الرغم من أننا ننظر إلى خطوات الإصلاح في الشرق الأوسط باعتبارها خطوات واعدة، تبقى الأسئلة في ما إذا كانت ستؤدي إلى تحسن ملحوظ في الممارسة الديمقراطية.